ورشة عمل
تشجيع الاستثمار
وتسريع نمو تبادل المنتجات الصناعية بين سوريا ولبنان

- **الزمان** : 8-9 تشرين الثاني 2002
- **المكان** : بيروت ـ فندق البريستول
- **تنظيم** : وزارة الصناعة في لبنان
  وزارة الصناعة في سورية
  الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني

  بالتعاون مع:
  جمعية الصناعيين اللبنانيين
  الغرف الصناعية في سورية
  اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

برنامــج 8 تشرين الثاني 2002

الافتتــاح:

- كلمة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني — **أ. نصري الخوري**
- كلمة معالي وزير الصناعة السوري — **د. عصام الزعيم**
- كلمة معالي وزير الصناعة اللبناني — **أ. جورج افرام**

الجلسة الأولى: استعراض الواقع الراهن

رئيس الجلسة: معالي وزير الصناعة اللبناني **أ. جورج افرام**

الموضوع الأول:

الوصف الراهن للصناعة اللبنانية والصناعة السورية وتقييم التعاون وتبادل المنتجات الصناعية بين البلدين.

- خصائص البنية الصناعية السورية *(مزيداً من تصنيع الموارد الطبيعية المحلية واستهدافاً لصناعات الاقتصاد الجديد)*
  د. عصام الزعيم ود. خالد عبد النور *(عن الجانب السوري)*
- استعراض الواقع الراهن
  أ. فادي عبود *(عن الجانب اللبناني)*

الموضوع الثاني:

الفرص المتاحة أمام الصناعة السورية واللبنانية في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

- ورقة عمل حول العلاقات الاقتصادية لسوريا مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي
  د. محمد سماق *(عن الجانب السوري)*
  د. إيلي يشوعي *(عن الجانب اللبناني)*

الجلسة الثانية: تشجيع الاستثمار

رئيس الجلسة: معالي وزير الصناعة السوري: **د. عصام الزعيم**

الموضوع الأول:

الإطار القانوني الناظم للعمل الصناعي في كل من البلدين وبيئته الاقتصادية (الاستثمارية والتجارية والضريبية)

- تقييم التعاون والتبادل الصناعي بين البلدين سوريا ـ لبنان
  م. محمد الشاعر *(عن الجانب السوري)*
- الإطار القانوني الناظم للعمل الصناعي في لبنان وبيئته الاقتصادية
  م. فادي ألبر سماحة *(عن الجانب اللبناني)*

الموضوع الثاني:

محفزات الاستثمار في البلدين والفرص الاستثمارية المتاحة ـ التجارب الناجحة في مجال الاستثمار المشترك

- محفزات الاستثمار الصناعي في لبنان وسوريا
  د. علي كنعان ود. محمد المرعي *(عن الجانب السوري)*
- الأنشطة الصناعية ذات الميزات النسبية في سوريا ولبنان
  د. غسان إبراهيم *(عن الجانب السوري)*
- محفزات الاستثمار في البلدين والفرص الاستثمارية المتاحة
  أ. سميح البربير *(عن الجانب اللبناني)*
- خلاصات تجربة خاصة
  *أ. **عوني خوروس** (عن الجانب اللبناني)*

برنامج 9 تشرين الثاني 2002

الجلسة الثالثة: السياسات والتشريعات المقترح اتباعها لتحقيق التكامل الصناعي

رئيس الجلسة: سعادة أمين عام المجلس الأعلى السوري اللبناني: **أ. نصري الخوري**

الموضوع الأول:

تحديد مفهوم التكامل في الانفتاح السوري اللبناني مع تحديد السياسات الاستراتيجية اللازمة لتحقيقه ـ أفق الانفتاح في مجال الصناعات الجديدة والتحديث التكنولوجي.

- أي نموذج يصلح للتكامل الصناعي بين سوريا ولبنان
  د. عصام الزعيم *(عن الجانب السوري)*
- السياسات التمويلية المطلوبة
  د. خالد عبد النور *(عن الجانب السوري)*
- السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية
  د. بسام الفرن *(عن الجانب اللبناني)*
- أفق الانفتاح في مجال الصناعات الجديدة والتحديث التكنولوجي
  د. فؤاد مراد *(عن الجانب اللبناني)*
- السياسات الاستراتيجية للتكامل بين لبنان وسوريا
  د. روجه صوايا *(عن المجلس الأعلى السوري اللبناني)*

الموضوع الثاني:
السياسات المطلوبة لتجاوز الخلافات التجارية والمعوقات بشكل تفصيلي واقتراح حلول بديلة تتدرج في إطار سياسات إنمائية مشتركة محددة الأهداف.

- السياسات والتشريعات المقترح اتباعها لتحقيق التكامل الصناعي

***م. غسان البلبل** (عن الجانب اللبناني)*

الملخص

عقدت الورشة بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية عامةً والصناعية خاصةً بين البلدين والسعي الدؤوب من أجل تحقيق شراكة تكاملية بينهما.

كلمات الافتتاح أشارت إلى أن القرارات الأخيرة للمجلس الأعلى جاءت لتشكل قفزة نوعية ممتازة لعملية التعاون الاقتصادي، عبر التأكيد على ضرورة العمل لإزالة جميع الصعوبات التي تعترض تبادل المنتجات الوطنية المنشأ، والتركيز على رسم الآفاق المستقبلية، والانصراف إلى وضع خطة مرحلية للوصول إلى السوق السورية اللبنانية المشتركة. ومواجهة المشاكل التي تعترض تحرير التبادل وتعزيز التعاون الاستثماري في الصناعة بين البلدين من خلال تشخيصها وإيجاد الحلول لها، والدعوة لوضع البرامج والآليات التنفيذية لإزالة المعوقات وتحديد خطوات تشجيع الاستثمار بين لبنان وسوريا.

نوقشت في محاور ورشة العمل عدة مواضيع حول الواقع الراهن للصناعة اللبنانية والصناعة السورية، وماهية البنية الصناعية في سوريا، وتنوع فروع الصناعة ومدى ملاءمتها للإنتاج المحلي، والاهتمام بالصناعات الكبيرة ونشر شبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة مشاريع مشتركة بين المستثمرين السوريين والعرب والأجانب سواء في القطاع العام أو الخاص. كما استعرض الواقع اللبناني والتحديات التي تواجهه من منافسة وتطور تكنولوجي وانفتاح، وتأثير السياسة الاقتصادية وورشة الإعمار على الصناعة وتكاليف الإنتاج. كما أشارت إلى أن السياسات السورية واللبنانية تتقارب في مواقع كبيرة ولكنها تتفارق أحياناً. ووجود قصور في العمل لإيجاد الحلول لمسألة التكامل الاستراتيجي بين لبنان وسوريا. فسياق التكامل الاقتصادي بين البلدين يجب أن يوفق ويجمع بين الميزات التفاضلية لديهما مما يؤدي إلى سد الثغرات السلبية في كل من الاقتصادين وهو الطريق الذي يدوم، لأنه نتيجة طبيعية للوضع الاقتصادي الواقع وليس الذي نريد. وعن الفرص أمام سوريا ولبنان في العلاقات الاقتصادية تمت الدعوة لإعطاء الأفضلية للسلع العربية في التجارة العربية تعزيزاً للتجارة البينية، وشددت على أهمية التنسيق في مجال التخفيضات الجمركية على السلع والخدمات.

موضوع تشجيع الاستثمار تناول الإطار القانوني الناظم للعمل الصناعي في كل من سوريا ولبنان وبيئته الاقتصادية الاستثمارية والتجارية والضريبية والجمركية، وتناول محفزات الاستثمار في البلدين والفرص الاستثمارية المتاحة والتجارب الناجحة في مجال الاستثمار المشترك بينهما. وبين السعي المستمر من قبل السلطة السياسية والتشريعية في لبنان باتجاه خلق مناخ عام يشجع على الاستثمار وتحديث الأطر القانونية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والمالية وغيرها. كما بين أن الجذب الاستثماري للقطاع الصناعي يحتاج للعديد من الإجراءات بعكس السياحي أو قطاع الخدمات، كالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطوير آليات العمل وتهيئة الظروف وغيرها.

أي نمط يصلح للتكامل الصناعي بين سوريا ولبنان كان مثار التساؤل في الورشة، لأن تحقيق التكامل بين قطاعين اقتصاديين في اقتصادين اثنين في بلدين مرهون بعوامل تؤثر إيجاباً أو سلباً حسب وزنها الكمي في توفير فرص التكامل أو العكس، وما يبذله سوريا ولبنان في ميدان التكامل متواضع قياساً إلى ما بذل في ميادين أخرى، بالإضافة إلى العقبات الجمة التي تواجه التكامل من عقبات تشريعية وتنظيمية والتباين في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعقبات البنيوية في البنية السلعية للتجارة الخارجية وبنية القطاع الصناعي، والتي تتطلب جميعها حلولاً وتخطيطاً استراتيجياً للوصول إلى التكامل المنشود.